أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية

د. غادة حلمى
دكتوراه فى القانون الجنائى الدولى

تقديم

تُعتبر هجرة البشر عبر التاريخ من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة وإحدى القوى المحركة الكبيرة للتطور الإنساني، ولقد شهدت المنطقة العربية عبر التاريخ موجات متعاقبة من الهجرات السامية من الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة، من كنعانية وعمورية وغيرها، ولعل الفتح الإسلامي شَكّل الهجرة السامية الأخيرة في هذا الإطار، وإذا كان دافعه دينياً، فإن دافع الهجرات السامية السابقة اقتصادي، ويرجع ذلك لأن المنطقة العربية تقع عند ملتقى قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا، وإذا كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض أحياناً كثيرة على الإنسان الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فإن المجاعة والفقر والزلازل والفيضانات وانتشار الأمراض والحروب وبالأخص الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من موطنه إلى دول ومناطق أخرى.

انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن قضية الهجرة غير الشرعية illegal immigration باتت من أهم القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي والدول التي تُمثل مصدراً للمهاجرين وكذلك الدول التي تستقبلهم، وتُمثّل الهجرة السرية أو غير الشرعية أو غير القانونية ظاهرة عالمية، تعني من الناحية القانونية الانتقال من بلد إلى آخر عبر وسائل غير نظامية أو غير قانونية أو غير شرعية للوصول إلى المكان الذي يريد المهاجرون غير الشرعيين أن يصلوا إليه وتحت ضغط أوضاع قاسية. فتشهد المنطقة العربية حركات هجرة غير نظامية أو غير شرعية، إذ تنتقل عبر الحدود الدولية أعداد كبيرة من الأشخاص لأسباب شتى، ويصنف عدد كبير من هؤلاء في فئة المهاجرين أما طوعاً أو قسراً بحثاً عن حماية دولية أو فرص اقتصادية، وفي معظم الأحيان، يصعب

تصنيف هؤلاء المهاجرين في فئة معينة لأنه كثيراً ما يتم الاتجار بهم، وعلى الجانب الآخر تزايدت بشكل ملفتٍ للانتباه عمليات الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية، سواء بين دول المنطقة وبعضها بعضاً، أو من الدول العربية للدول الأوروبية.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية محددة بشأن أعداد المهاجرين غير الشرعيين؛ تظل التقارير غير الرسمية والدراسات البحثية مؤشراً أوليًا على معرفة حجم ووضعية الظاهرة، التي لم تعد مقصورةً على دولة بعينها؛ إذ تنتشر بشكل واضح في كلٍّ من مصر وتونس وليبيا واليمن والمغرب، فضلا عن العديد من الدول الإفريقية التي تتخذُ الدول العربية، خاصة المطلة على البحر المتوسط، محطة أو دولة ترانزيت للانتقال إلى أوروبا. وذلك تزامناً مع الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا الاتجار في البشر، والهجرة، واللجوء، وفى ضوء تفاقم هذه القضايا من الناحية الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية المعقدة؛ وتداعياتها علي المستوى الدولي والإقليمي، وسواء كانت بلدان مصدر أو عبور أو مقصد، وفي ظل الأوضاع التي يشهدها العالم من أحوال متردية ونزاعات مسلحة وحروب أهلية، إضافة إلى الاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية.

ثورات الربيع العربي وظاهرة الهجرة غير الشرعية

تحتل قضية الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة على الأجندة الدولية وباتت مشكلة تؤرق الدول التي تمثل مصدراً للمهاجرين وأيضاً الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا. وقد تزايدت عمليات الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بعد ما عُرف بثورات الربيع العربي التي أدت إلى تزايد أعداد المهاجرين إلى أوروبا من دول الشرق الأوسط وأفريقيا على نحو غير مسبوق في التاريخ الأوروبي، وتحولت قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية، أسفرت عن العديد من الضحايا .

ومن جانب آخر لم تنجح دول الثورات العربية في أن تضع حدًّا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها، بل على النقيض، زادت الفجوة بين الطبقات المجتمعية المختلفة في بعض المجتمعات العربية، وتصاعدت معدلات الفقر ونسب البطالة في البعض الآخر، وهو ما انعكس على زيادة النزعة نحو الهجرة عبر طرق غير شرعية، سواء إلى دولٍ داخل المنطقة العربية، أو إلى الدول الأوروبية، بهدف الحصول على فرص حياتية ومعيشية أفضل، أو حتى للبحث عن ملاذ آمن لمواجهة التحديات الأمنية .

تضم المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في العالم. وكانت بلدان عديدة في الأعوام الأخيرة ولاسيما سوريا والعراق، وليبيا، منشأ ومقصداً لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين وتستضيف بلدان عديدة في المنطقة العربية لاجئين ومهاجرين من خارج المنطقة، ولاسيما من أفريقيا الوسطى، والقرن الأفريقي، ومالي ويطرح هذا الوضع تحديات خطيرة نظراً إلى حاجة هؤلاء الملحة إلى الحماية وشدة الضغوط المفروضة على المجتمعات المضيفة ومجتمعات المنشأ، وما لم توجد حلول لمختلف النزاعات الدائرة، ستبقى هذه الأزمات وتداعياتها على الوضع الجيوسياسي والإنمائي والإنساني، في طليعة أولويات المنطقة في الأعوام المقبلة .

وقد أحدثت الانتفاضات في كل من سوريا وليبيا آثاراً بالغة على أنماط الهجرة في المنطقة. وأدى الصراع في ليبيا في عام ٢٠١١م إلى نزوح أعداد ضخمة من العمال المهاجرين والرعايا الليبيين واللاجئين إلى بلدان مجاورة ففي أواخر عام ٢٠١١م غادر ليبيا أكثر من٤٢٢،٠٠٠ مواطن ليبي، و٧٦٨،٠٠٠ مهاجر. بسبب النزاع، واتجه معظمهم إلى تشاد، وتونس، والجزائر، ومصر، والنيجر. وكان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين مواطنين من البلدان التي عادوا إليها، وبلغت نسبة المهاجرين منهم من بلدان أخرى ٤١ %. واحتاجوا إلى مساعدات كبيرة للعودة إلى أوطانهم، وعاد عدد كبير من الليبيين إلى ليبيا بعد عام ٢٠١١ لكن تصاعد العنف وانهيار النظام في عام ٢٠١٤ دفع العديد إلى المغادرة مجددا وإضافة إلى ذلك، نزح حوالي ٤٠٠ ألف داخل البلد حتى فبراير٢٠١٥. وفي خضم هذه الفوضى، ازدادت موجات الهجرة المختلطة إلى أوروبا مروراً بليبيا عبر البحر المتوسط وبلغ عدد الوافدين حوالي ١٣٧،٦٣١ لاجئاً ومهاجراً في عام٢٠١٤م.

وكان للنزاع السوري أثر أكبر فى مجال الهجرة، وتسبب بموجات نزوح داخلي، وبخروج أعداد كبيرة من اللاجئين إلى بلدان في المنطقة العربية وخارجها وحتى مارس٢٠١٥ م، وكانت الأزمة السورية قد خلفت نحو أربعة ملايين لاجئ مسجل لدى المنظمات المعنية بالهجرة معظمهم في لبنان وتركيا والأردن، والعراق، ومصر، بالإضافة إلى نحو ربع مليون من طالبي اللجوء إلى أوروبا، وكان بعض النازحين من اللاجئين الفلسطينيين و العراقيين في سوريا، وقد اضطروا للنزوح ثانية، وكذلك من مهاجرين آخرين، منهم عدد كبير من المواطنين اللبنانيين وبلغ عدد النازحين داخليا حوالي ٧,٦ مليون شخص، وتشير التقديرات إلى وجـود حوالي نحو أربعة ملايين من النازحين داخلياً في العراق حتى يناير ٢٠١٥م، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة السـورية على العراق والصراعات السـابقة. وقد أشارت التقارير الإعلامية إلى تضـاعف هذه الأعداد في الفـترات التالية مما أدى إلى خـلق أزمـة باسـم "أزمة اللاجئين السـوريين" التي تابعها العالم.

مؤشرات الهجرة غير الشرعية:

وصل إلى شواطئ القارة الأوروبية عشرات الالاف من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى عام ٢٠١٥، حيث بلغوا أضعاف عدد الواصلين في عام٢٠١٣م، ومعظم هؤلاء المهاجرين الواصلين للشواطئ الأوروبية من سوريا ومصر وفلسطين وتونس والمغرب والجزائر، كما شهدت الشواطئ الأوروبية تزايداً ملحوظاً في أعداد الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ولقي آلاف المهاجرين على الأقل حتفهم في القوارب المُتحطمة، الأمر الذي جعل من البحر الأبيض المتوسط الحدود الأكثر دموية في العالم .

ففي تونس، بلغ عدد الشبان الذين شاركوا في عمليات الهجرة غير النظامية منذ انطلاق ثورة "الياسمين"، ما يقرب من ٦٠ ألف شخص، ينتمي ٨٠% منهم إلى المناطق الفقيرة، وذلك وفقًا لدراسة صادرة عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي أكدت أيضًا أن ١٨% من هؤلاء من حاملي الشهادات الجامعية، و١٠% من الفتيات. وتنطلق غالبية هذه العمليات من نقاط عديدة على طول الشريط الساحلي التونسي، يأتي في مقدمتها، جرجيس وصفاقس والمنستير، متجهين إلى جزيرة لمبدوزا الإيطالية.

كما تُعاني مصر من انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية أيضًا، لكن على مسارين: الأول، يتمثل في الهجرة البرية إلى دول الجوار خاصة ليبيا عن طريق السلوم، أما الثاني، فينصرف إلى الهجرة عبر البحر المتوسط إلى الدول الأوروبية، خاصة إيطاليا واليونان، انطلاقًا من السواحل الشمالية، لاسيما قرب الإسكندرية، بحيث تؤدى غالبية الرحلات إلى غرق قوارب الهجرة مما يخلف أعدادًا كبيرة من القتلى والمفقودين.والجدير بالذكر أن النسبة الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين المصريين تأتي من المحافظات الفقيرة ، لاسيما كفر الشيخ والفيوم والشرقية والدقهلية وبني سويف، والمنوفية، والغربية، والبحيرة،والمنيا وأسيوط والأقصر، وهو ما يؤكد فرضية ارتباط الهجرة غير الشرعية بتزايد معدلات الفقر والبطالة.

كما تُعتبر الجزائر مثالاً على تزايد معدلات الجنوح نحو الهجرة، فقد أصبحت عمليات إيقاف قوات خفر السواحل لمحاولات هجرة غير شرعية، خاصة إلى فرنسا، متكررة بصورة شبه يومية.

وتُعد المغرب إحدى الدول التي تعاني من تصدير الهجرة غير الشرعية لأوروبا، خاصةً إسبانيا، لاسيما أنها تُمثل دولة استقبال وترانزيت للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء خاصة من الكاميرون ومالي ونيجيريا قبل الانتقال عبر البحر إلى أوروبا. ووفقًا لتقديرات الحكومة المغربية، فإن عدد المهاجرين الذين يعيشون على أراضيها بشكل غير شرعي يتراوح بين ٢٥ و٤٠ ألفًا؛ حيث يتمركزون في مناطق الأحراش على جبل غوروغو في عددٍ من المخيمات.

ويظهر جلياً وجود نمطين رئيسيين لعمليات الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية، يتمثلان في:

١. الهجرة غير الشرعية الداخلية، والتي تحدث عبر انتشار نمط التحركات البشرية من بعض الدول التي تمر بظروف اقتصادية أو أمنية متردية إلى دول الجوار، وهو النمط المنتشر في انتقال العمالة المصرية، بشكل غير شرعي، عبر الحدود المصرية - الليبية بحثاً عن فرص عمل رغم حالة الانفلات الأمني الواضحة، وسيطرة التنظيمات المسلحة على مساحات واسعة من الأراضي الليبية. ويتكرر ذلك أيضًا في هجرة الليبيين بشكل غير شرعي إلى مصر وتونس بحثًا عن ملاذ آمن، كما تشهد اليمن أيضًا تحركات مشابهة إلى بعض دول الخليج.

٢. الهجرة غير الشرعية الخارجية، والتي تتمثل بشكل أساسي في هجرة مواطني دول الشمال الإفريقي إلى دول أوروبا، في رحلات بحرية عبر المتوسط، وفي أغلب الأحوال تنتهي بفشل الرحلة وغرق المهاجرين فيما أصبح يُطلق عليها ظاهرة "قوارب أو رحلات الموت"، بحيث يكون العامل الاقتصادي هو الدافع الرئيسي لهذا النوع من الهجرة بهدف البحث عن حياة أفضل وفرص عمل أوفر، خاصة مع استمرار التدهور الاقتصادي وتدني مستويات النمو والتنمية على حد سواء.

عوامل الطرد والجذب

ان عوامل الطرد تتركز في البلدان المرسلة للمهاجرين وهي تشمل البطالة، والتشغيل المنقوص، والفقر، والنمو السكاني وما يرافقه من نمو القوة العاملة، وقد حدد أحد التقارير الصادر مؤخراً عن الأمم المتحدة دوافع هجرة الشباب الجماعية غير المنظمة بأربعة، أولها ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث، وثانيها تناقص فرص العمل، وثالثها زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وازدياد الوعي لهذه الفوارق، ورابعها سهولة السفر الذي أصبح متاحاً للجميع بسبب التقدم الذي حصل في الاتصالات الدولية ووسائل السفر.

أما عوامل الجذب التي تتوافر في البلدان المستقطبة للهجرة فهي تشمل: زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، والشيخوخة والارتفاع المطرد في الاعمار مما يؤدي لانكماش قدرة العمل وزيادة اعداد الخارجين من سوق العمل، وصغر حجم قوة اليد العاملة مما يضطر بعض البلدان لاستقبال عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة ضآلة حجم السكان بالمقارنة بالموارد المتاحة، كما في دول الخليج العربي، وأخيراً عدم رغبة المواطنين في العمل في مهن معينة وهي مهن إما قذرة او خطرة، فيتم استقبال عمال من الخارج يقبلون العمل فيها.

وإضافة إلى عاملي الطرد والجذب توجد عوامل أخرى مساندة لاتساع نطاق ظاهرة الهجرة وهي تشمل تطور الاتصالات والمواصلات التي يستطيع من خلالها المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة.

دوافع الهجرة غير الشرعية

تجسد الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التى تشهدها المنطقة عاملاً رئيسياً لهجرة الشباب والأطفال بطريق غير شرعي، كما يعد جرس إنذار تشهده مصر والعالم العربي حالياً يتمثل في تزايد أعداد الأطفال غير المصحوبين الذين ترسلهم أسرهم في رحلات هجرة غير شرعية لإيطاليا، بهدف الاستفادة من القانون الإيطالي الذي يمنع ترحيل الأطفال ويمنحهم تصريح عمل عند بلوغ الثامنة عشر، وذلك دون أن تلتفت هذه الأسر للمخاطر التي يتعرض لها الطفل خلال رحلة الهجرة غير الشرعية أو حتى لدى وصوله إلى بلاد المقصد حيث يتم استغلالهم من قبل شبكات المهربين والاتجار في البشر، كما يضطروا إلى العمل في أعمال غير مشروعة كسباً للرزق.

كما تُعدّ من أكثر أسباب الهجرة على الإطلاق هي البطالة التي فرضت نفسها على أكثر الفئات استهدافاً للهجرة غير الشرعية وهم فئة الشباب، حيث بلغ معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١١%في عام ٢٠١٤ حسب منظمة العمل الدوليةILO، وبلغت ٢٥,٥ بالنسبة للوطن العربي بأكمله أي ما يشكل النسبة الأعلى في العالم، حيث يقدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين ٤٠ دول، وفي مطلع العام ٢٠١٤ كان البحر المتوسط هو الأوفر حظاً من حيث عدد الضحايا المهاجرين، فقد ابتلعت مياهه٧٥% من مجموع الغرقى في رحلات قادمة من أفريقيا ودول شرق أوسطية، كما أوضحت إحصاءات خفر السواحل الإيطالية، لعام ٢٠١٤م أن عدد الناجين الذين قدر لهم إكمال رحلتهم، تجاوز ١١٢ ألفاً أي ثلاثة أضعاف العدد الذين وصلوا إيطاليا في عام ٢٠١٣م.

وقد ارتفعت عدد طلبات اللجوء المُقدمة إلى الاتحاد الاوروبي من ٤٠٠ ألف طلب في ٢٠٠٨م إلى ٦٢٦،٧١٠ طلباً في ٢٠١٤م. وتظهر البيانات أن عدد المهاجرين ارتفع بعد بداية ما يسمى بالربيع والثورات العربية في تونس وليبيا وسوريا ما دفع أعداداً كبيرة من تلك الدول الى الهجرة هرباً من الحروب والفوضى والاقتتال المستمر وغياب العيش الكريم.

الحماية الدولية للمهاجرين:

وضعت العديد من الاتفاقيات الدولية من جملة أهدافها حماية العمال المهاجرين، مثل الاتفاقية الدولية لعام ١٩٤٩م "الداخلة حيّز التنفيذ عام ١٩٥٢م" التي عالجت موضوع الهجرة، والاتفاقية الدولية بشأن العمال المهاجرين للعام ١٩٧٥م "الداخلة حيّز التنفيذ عام ١٩٧٨م" التي تناولت موضوع الهجرة غير المشروعة، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٥٨م بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة "الداخلة حيّز التنفيذ في العام ١٩٦٠م". وقد ركّزت هذه الاتفاقية على المساواة وتكافؤ الفرص ومنع التمييز في المعاملة سواء في الاستخدام أو المهنة، ومن المؤسف أن الغالبية الساحقة من الدول العربية لم توقع

على هذه الاتفاقيات الدولية أو لم تصدق عليها في حالة التوقيع، يضاف إلى هذه الاتفاقيات الدولية، اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وكذلك الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مثل اتفاقية الأمم المتحدة للعام ١٩٩٠م "التي دخلت حيّز التنفيذ في العام ٢٠٠٣م"، ولعل أهمية هذه الاتفاقية تأتي من كونها استندت إلى مرجعية دولية خاصة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان .

ومما لا شك فيه أن عمليات تهريب المهاجرين وراغبى السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تُشّكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التى اكتسبت أهمية خاصة فى الآونة الأخيرة، حيث انتهزت مافيا "التسفير" وعصابات الجريمة المنظمة الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر. فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنوياً بإجمالى أرباح تُقدر بنحو أربعة مليارات دولار سنوياً، وتشير أغلب التقارير الدولية إلى أن الهجرة تنتشر بشكل خاص بين شباب الوطن العربى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٤ عاماً ممن لا يجدون عملاً لائقاً فى أوطانهم ويتعرضون لمضايقات وقيود، وهو ما أكدته تقارير الأمم المتحدة، ومنها تقرير "التنمية والجيل القادم ."

الحلول المقترحة:

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على المستويات العربية والإفريقية والأوربية للتصدي لقضيتي الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
- معالجة الأسباب الرئيسية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين والذي يجعلهم فريسة في أيدي عصابات الجريمة المنظمة، وفتح مزيد من قنوات الهجرة الشرعية، وتطوير أنماط جديدة لها.
- التوصل لحلول سياسية للأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، من خلال تعزيز العمل المشترك وتشجيع الحوار بين الدول حول الهجرة والتنمية وتقاسم الأعباء، وتنسيق العمل الدولي.
- التعاون بين الدول العربية كافة كشركاء متكاملين، للتعاطي المجدي مع الهجرة غير النظامية، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.
- بلورة خطط محددة للتحرك علي المستوي الاقليمي فى المنطقة العربية تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة ولاسيما تسوية النزاعات وإيلاء الاهتمام المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تفعيل الإطار التشريعي وتصديق الدول العربية على الاتفاقيات الدولية والعربية الحامية لحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها بعد.
- تشديد الرقابة على انتهاكات حقوق العمال والحد منها ومعاقبة الخارجين على القانون سواء كانوا من المواطنين أوالأجانب وفقاً للنصوص التشريعية المحلية .

- توفير الحماية للأطفال المهاجرين من المخاطر التى يتعرضون إليها عن طريق تيسير العودة، وتوفير برامج توعية نفسية واجتماعية لهم ولذويهم إضافة إلى توفير الحوافز الاقتصادية الملائمة للحد من هذه الظاهرة لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأطفال وأسرهم.
- ضرورة عقد مؤتمرات عربية مشتركة لمناقشة كافة القضايا والموضوعات المرتبطة بموضوع الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية .
- استعراض المخاطر التي يتعرض لها المهاجر والتي قد يستهين بها الشباب في بعض الأحيان، وعرض البدائل والفرص المتاحة للارتقاء بمستوى المعيشة والدخل.
- إدماج مواضيع الهجرة غير الشرعية وأهمية الانتماء للوطن في برامج التعليم لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية منذ الصغر.
- تعزيز روح الانتماء لدى الشباب كأحد الأساليب غير المباشرة للحد من الهجرة غير الشرعية .
- دعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- إعادة تأهيل راغبي الهجرة والتعامل مع التحديات.

قائمة المصادر

١. الهجرة غير الشرعية Illegal migration كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة (United Nations Organization) بأنها: دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

٢. للتقرير الصادر عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة بتاريخ ٢٣ فبراير٢٠١٥م.

٣. التقرير الصادر عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، بتاريخ ٢٣ فبراير٢٠١٥م.

٤. تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥م، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الصادر عن الأمم المتحدة ESCWA والمنظمة الدولية للهجرة IOM -UNAIDS, UNODC, ص ١٨.

٥. تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥م، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الصادر عن الأمم المتحدة ESCWA والمنظمة الدولية للهجرة IOM -UNAIDS, UNODC, ص١٨.

٦. تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥م، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الصادر عن الأمم المتحدة ESCWA والمنظمة الدولية للهجرة IOM -UNAIDS, UNODC, ص١٨.

٧. وفقاً للإحصاءات التي جمعتها الحكومة الإيطالية، وزارة الداخلية، راجع مذكرة البيان الصحفي للمنظمة الدولية للهجرة، بتاريخ ١٦ يناير سنة ٢٠١٥م، ومتاحة على الرابط الإلكتروني التالي

٨. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التقرير السنوي الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة IOMلعام ٢٠١٤.

٩. حسب الدراسة التي أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بتكليف من اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية – تحت عنوان (الهجرة غير الشرعية للشباب والأطفال في المجتمع المصري) في عام ٢٠١٥ وقد أعلنت نتائج دراسة الهجرة غير الشرعية للشباب المصري في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦م.